

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

قسم العلوم الاقتصادية

## محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية

من إعداد الأستاذة: صديقي شفيقة

السنة الجامعية 2016 - 2017

المقرر الدراسي لمقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية

الصفحات	المحاور الرئيسية و عناصرها
1	المقدمة .....

2	المحور الأول: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية و أهميتها .....
3	1. تعريف تاريخ الوقائع الاقتصادية .....
3	2. أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية .....
6	• سؤال الحصة الأولى .....
7	المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة .....
8	1. الفكر والوقائع الاقتصادية لدى اليونان .....
12	2. الفكر والوقائع الاقتصادية لدى الرومان .....
12	• سؤال الحصة الثانية .....
13	المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى .....
14	1. العصور الوسطى في أوروبا .....
16	2. الفكر العربي في العصور الوسطى .....
16	2-1- الفكر الاقتصادي لابن خلدون .....
20	2-2- الفكر الاقتصادي للمقرئزي .....
22	• سؤال الحصة الثالثة .....
23	المحور الرابع: الأفكار و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة .....
24	1. الإطار الفكري للنظام الرأسمالي .....
24	1-1- المذهب التجاري .....
25	1-2- المذهب الطبيعي .....
26	1-3- المذهب الحر (المذهب التقليدي) .....
27	1-4- مذهب النيوكلاسيك .....
27	2. تعريف و خصائص النظام الاقتصادي .....
29	3. أسس و مبادئ النظام الرأسمالي .....
31	4. خصائص الفكر والنظام الاشتراكي .....
31	4-1- ظروف نشأة الاشتراكية .....
32	4-2- أهم أفكار الاشتراكية - دراسة كارل ماركس - .....
33	4-3- أسس ومبادئ النظام الاشتراكي .....

35	• سؤال الحصة الرابعة .....
36	المحور الخامس: المؤسسات الدولية للنظام الاقتصادي الجديد .....
37	1. صندوق النقد الدولي .....
38	2. البنك الدولي .....
40	3. المنظمة العالمية للتجارة .....
42	• سؤال الحصة الخامسة .....
43	المحور السادس: التكتلات الاقتصادية .....
44	1. تعريف التكتل الاقتصادي .....
44	2. شروط نجاح التكتل الاقتصادي .....
45	3. مراحل وأشكال التكتل الاقتصادي .....
47	4. أثر التكتلات على العلاقات الاقتصادية الدولية .....
47	• سؤال الحصة السادسة .....
48	المحور السابع: العولمة الاقتصادية.....
49	1. ظروف نشأة العولمة الاقتصادية .....
49	2. مفهوم العولمة الاقتصادية .....
50	3. أنواع العولمة الاقتصادية.....
50	4. خصائص العولمة الاقتصادية .....
52	• سؤال الحصة السابعة .....
53	المحور الثامن: الأزمات الاقتصادية الحديثة .....
54	1. الأزمة الاقتصادية لـ 1929 .....
54	1-1- خصائص الأزمة .....
55	1-2- نتائج حدوث الأزمة .....
55	1-3- حل أزمة الكساد العالمي .....
55	2. أزمة وول ستريت لـ 1987 .....
56	3. أزمة المكسيك .....
57	4. أزمة الرهن العقاري لـ 2008 .....
57	4-1- تشخيص الأزمة المالية العالمية لـ 2008 .....
58	4-2- أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية المعاصرة .....

60	• سؤال الحصة الثامنة .....
	قائمة المراجع .....

## مقدمة

تهتم دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية بتسليط الضوء على مختلف الأفكار والأنظمة الاقتصادية والأزمات التي عرفت من العصر القديم إلى الوقت الحالي.

ونظرا لأهمية مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية في التكوين العلمي لطلبة العلوم الاقتصادية، عرضنا في هذه المطبوعة مجموعة من المحاور بشكل ملخص، آخذين بعين الاعتبار أن هذا البرنامج موجه لطلبة السنة الأولى.

ونهدف من خلال هذه المطبوعة للوصول إلى هدفين رئيسيين:

الأول: العرض المنهجي لأهم المواضيع المتعلقة بتاريخ الوقائع الاقتصادية.

الثاني: العمل على تدريب الطالب على المعالجة العلمية لإشكاليات تطرح في شكل أسئلة عند نهاية عرض كل محور.

تحتوي هذه المطبوعة على ثمانية محاور أساسية، متبوعة بسؤال للتفكير عند نهاية كل محور. ولقد لخصنا هذه المحاور في العناوين الرئيسية التالية:

- مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية وأهميتها

- الأفكار والوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

- الأفكار والوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

- الأفكار والأنظمة الاقتصادية المعاصرة

- المؤسسات الدولية للنظام الاقتصادي الجديد

- التكتلات الاقتصادية

- العولمة الاقتصادية

- الأزمات الاقتصادية الحديثة

## المحور الأول

مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية و أهميتها

## المحور الأول: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية و أهميتها

### 1. تعريف تاريخ الوقائع الاقتصادية

يقصد بها الدراسة التاريخية الاقتصادية وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مراحل تطور المجتمعات، وكثيرا ما يطلق عليها علم التاريخ الاقتصادي، التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية.<sup>1</sup>

### 2. أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

إن لدراسة الوقائع الاقتصادية ابعاد وآفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في النقاط التالية:

- استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية،
- ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة،
- دراسة الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ،
- تدبير ظروف المستقبل،
- استخراج السياسة الاقتصادية الناجحة،
- تنمية القدرة على البحث العلمي.

### أولا - استنباط العلاج للمشكلات الاقتصادية

يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عوناً للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> خبايا عبد الله، بوقرة رايح، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص 10 - 13 .

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 8.

ونذكر أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها، فهي موارد اقتصادية محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة والمتباينة باستمرار.<sup>1</sup>

ومنه، يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية تقوم على عاملين أساسيين، وهما:

- حاجات انسانية متعددة وغير محدودة.

- موارد وإمكانيات محدودة نسبيا.

### **ثانيا - ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة:**

وذلك بالوقوف على دراسة علاقات الانتاج التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

فحسب التاريخ الاقتصادي، عرفت الأنظمة الاقتصادية عدة اختلافات نوعية. فمن النظام البدائي إلى نظام الرق، إلى النظام الإقطاعي، إلى النظام الرأسمالي، ثم ظهور النظام الاشتراكي، وفي الوقت الحالي نظام العولمة.

فدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست دراسة سردية للأنظمة<sup>2</sup> والأحداث الاقتصادية، وإنما محاولة تحليل خصائص كل نظام في الفكرة التاريخية التي تواجد، ومحاولة استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف لتفاديها في الأنظمة الحالية:

---

<sup>1</sup> معين أمين السيد، دروس في مادتي مدخل للاقتصاد وتاريخ الوقائع الاقتصادية، دار المسيرة، الجزائر،

2008، ص 27.



### **ثالثاً - دراسة الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ:**

وذلك من أجل التعرف على اسبابها ومظاهرها ومختلف حلولها لتفادي تكرارها في الواقع المعاش.

ونذكر أن أهم الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال:

- الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929،

- أزمة وول ستريت 1987،

- أزمة المكسيك 1914،

- أزمة جنوب شرق آسيا 1997،

- الأزمة المالية 2008.

### **رابعاً - تدبير ظروف المستقبل:**

تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية من تحديد روابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتخطيط ظروف ورسم آفات المستقبل.

### **خامساً - استخراج السياسة الاقتصادية الناجحة:<sup>1</sup>**

تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهاً الأفكار تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات الفقيرة. ومن الضروري، استنباط النظرية التي تتفق مع ظروف وخصائص ثقافة المجتمع.

---

<sup>1</sup> خبابة عبد الله، بوقرة رابع، مرجع سبق ذكره، ص 13.

## سادسا - تنمية القدرة على البحث العلمي:

إن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية خلال فترات التاريخ، تمكننا من التعرف على ما توصل إليه رجال الفكر والفلاسفة من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر و ظروف المستقبل.

### • سؤال الحصة الأولى:

- ما هي أهمية دراسة التاريخ بصفة عامة، ودراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية بصفة خاصة؟

## المحور الثاني

### الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية في العصور القديمة

سنتناول في هذا المحور المذهب السياسي والاقتصادي لدى أهم فلاسفة اليونان والرومان.

## أولاً- الفكر والوقائع الاقتصادية لدى اليونان (الإغريق)

عند الإغريق، وجد الفكر الاقتصادي ضمن الفلسفة، وفي هذه المرحلة عُرف الاقتصاد بأنه علم إدارة المنزل (اقتصاد عائلي)، وبالرغم من ازدهار الفلسفة والسياسة والأخلاق لدى الإغريق، فإننا لا نجد بناء فكريا متكاملًا عن المشاكل الاقتصادية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاقتصاد الإغريقي كان عبوديا قائما على أساس الرق، وكانت النظرة إلى العمل بشكل عام نظرة احتقار من طرف المفكرين.

### 1 - 1 - التركيب الطبقي للمجتمع الإغريقي<sup>1</sup>:

يتكون المجتمع الإغريقي من الطبقات التالية:

1-1-1- في أعلى الهرم الاجتماعي، توجد الطبقة الأرستقراطية وهم يحتقرون المجتمع البدوي ويحكمون مجتمع المدينة.

1-1-2- طبقة بقية المواطنين: المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين، لهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة أي المشاركة في إدارة المدينة، إضافة إلى الأجانب وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات.

1-1-3- طبقة العبيد: التي يركز عليها الهرم الاجتماعي؛ حيث عليها يقوم الإنتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعمير والأشغال العامة للدولة. وتقوم بالأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في وقت الحرب. يفسر هذا الدور كيف أن تجارة العبيد أصبحت إحدى النشاطات الاقتصادية المربحة. ومن هنا، صحّ القول أن المجتمع الإغريقي مجتمع قائم على العبودية.

## ثانياً - أهم الفلاسفة اليونانيين

ومن أبرز الفلاسفة الذين تعرضوا للمشاكل الاقتصادية نجد أفلاطون وأرسطو.

<sup>1</sup> معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 224.

## 2-1- المذهب الاقتصادي لدى أفلاطون

ولد أفلاطون عام 427 قبل الميلاد في عائلة من النبلاء بأثينا. وعندما بلغ سن العشرين، التقى أفلاطون بسقراط، وطرح أفكاره في عدد من الكتابات أهمها "الجمهورية" والذي تعرض فيه للمشكلة السياسية وللحديث عن "المدينة الفاضلة".

وفي حديثه عن العدالة وعن المدينة الفاضلة، يرى أفلاطون أن المدينة لن تكون عادلة أو فاضلة إلا إذا تمتع المواطنون بالفضيلة، وهو يعني ارتباط المدينة بهيكل الروح لدى الإنسان<sup>1</sup>.

ينادي أفلاطون بضرورة تقسيم العمل مستندا على حجتين<sup>2</sup>:

الأولى، اختلاف المواهب الطبيعية والثانية أن التخصص يزيد الإنتاج ويحسن نوعه، وعليه يجب أن يتخصص كل شخص في مهنة واحدة.

- في تصوره لتنظيم الدولة، يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث طبقات تتولى كل طبقة نوعا معينا من أنواع النشاط:

الطبقة الأولى (السفلى): تتمثل في طبقة المنتجين،

الطبقة الثانية: طبقة الجنود،

الطبقة الثالثة (العليا): وهي طبقة الحكام، ويشترط أن يكون الحكام من بين الفلاسفة، و ألا تكون لهم ملكية خاصة وروابط عائلية.

أما بالنسبة للعبيد، فإن أفلاطون لم يصنفهم في أيّ من الطبقات الثلاث. فقد تركهم خارج هذه الطبقات و عدّهم أدوات ناطقة من أدوات الإنتاج.

<sup>1</sup> ماجدة شلبي، تاريخ الفكر الاقتصادي من أفلاطون إلى المعاصرين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015،

ص ص 7 - 8.

<sup>2</sup> أمين معين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 245.

-النقود: في رأيه، تعد وسيلة لتسهيل التبادل، وبهذا يكون أول من نادى إلى دور النقود في التعامل الاقتصادي.<sup>1</sup>

- الملكية الخاصة: يدعو أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث و الأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في أداء والحفاظ على المصلحة العامة. لأنه من أسباب انحراف البشر هو حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد.

- بينما أكد، في المقابل، على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والحرفيين والمزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة.

## 2 - المذهب الاقتصادي لدى أرسطو:

المعلومات المتاحة عن شخصية أرسطو ليست بالكثير كما هو الحال بالنسبة لأفلاطون. والمعروف فقط أنه عاش في مدينة يونانية في عهد الإمبراطورية المقدونية عام 384 ق م، و التحق أرسطو بأكاديمية أفلاطون وعمره 18 عاما، واستمر بها لمدة 19 عاما حتى وفاة معلمه. وأهم كتاباته في مجال المشكلات الاقتصادية، كتاب السياسة.<sup>2</sup>

في إطار الفكر الإغريقي، ينفرد أرسطو بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية. وهو أول ما يمكن تسميته ببذور النظرية الاقتصادية. ومن جملة ما عالجه<sup>3</sup>:

2-1- يرى بأن الدولة ظهرت نتيجة تطور تاريخي، ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية.

2-2- دافع بشدة عن العائلة والملكية الخاصة والحق الطبيعي في الاقتناء، وهي أمور تتفق وميول الإنسان وتحفزه على العمل.

2-3- دافع عن الرق، على أساس الاختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> ماجدة شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>3</sup> أمين معين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 246 - 247.

2-4- يرتكز التحليل الاقتصادي في رأيه مباشرة على الحاجات وإشباعها. والأموال هي التي تحقق هذا الإشباع، وأن طرق الحصول على الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعها والصناعة واستخراج المعادن. كلها تحذير من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال. إلى جانبها توجد التجارة وهي ليست بالنسبة لأرسطو من قبيل النشاط الطبيعي ومن ثم وجبت إدانتها.

2-5- ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التي تكفي ذاتيا، أي تقوم بالإنتاج اللازم لإشباع حاجاتها، وبالتالي يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية، المقايضة، ثم المبادلة النقدية، أي تبادل السلع مقابل النقود. ولهذا، يفرق بين القيمة الاستعمالية (التي هي خاصة موضوعية في السلعة تجعلها صالحة لإشباع حاجات معينة) وقيمة المبادلة (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة). وتعتبر هذه التفرقة نقطة البدء في نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي الحديث الذي استقر على أن قيمة الاستعمال هي أساس قيمة المبادلة.

2-6- تعتبر النقود وسيطا في المبادلة، والتي تجنب الناس صعوبات العملية للمقايضة. ولكي تؤدي النقود هذه الوظيفة، يتعين أن تكون لها قيمة استعمالية أو قيمة سلعية في حد ذاتها. ويرى بأن النقود لها وظيفتان أخريان هما: كمقياس للقيمة وكمخزن للقيمة.

2-7- هاجم فكرة الاحتكار باعتباره "غير عادل" يقوم على استغلال البائع المحتكر للمشتريين والذي يعتبره وضعاً من أوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد على السلعة. وأن المحتكر يفرض الثمن الذي يراه ويحقق بذلك أرباحاً طائلة.

2-8- انتقد الإقراض بفائدة، واعتبره محل فائدة تدفع على اقتراض النقود "رأياً"؛ فالنقود عنده عقيمة لا تلد واستخدامها للحصول على ثروة يعد أمراً غير طبيعي.

ثانياً - الفكر والوقائع الاقتصادية عند الرومان<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ماجدة شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

رغم أن الرومان أقاموا امبراطورية مترامية الأطراف، شملت البحر الأبيض المتوسط بأكمله وامتدت في أوجها إلى ما وراء ذلك، فلم يكن لهم إسهامات وافرة في أوجه المعرفة الإنسانية. صحيح أنهم أعطوا العالم تراثاً قانونياً رائعاً، وأوغلوا في بيان طبقات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم، ونظم الحكم والإدارة، ودونوا القوانين وشيدوا الطرقات، ولكن ذلك كله لا يقاس بالخصب الفكري الذي ميّز الحضارة اليونانية. ويصدق ذلك بوجه خاص على الفكر الاقتصادي. وما يوجد عند مفكرين من لمحات اقتصادية لا يرجع إلى تحليل الواقع، وإنما يعبر عن القيم الاجتماعية التي كان يدين بها المجتمع الروماني. وأهم مساهماتهم الاقتصادية:

2-1- الزراعة: وضع الرومان الزراعة في مكان الصدارة من حيث وجود النشاط الاقتصادي، واعتبروا أن الزراعة حرفة نبيلة وأن انتعاشها أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الثروة والسلطة السياسية.

2-2- التجارة: شهد القطاع التجاري قفزة نوعية وكمية، فبعد انحصارها في البداية على تبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية تطورت التجارة وظهرت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال و بدأ التحول الملموس والتدريجي من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري.<sup>1</sup>

2-3- النقود: في تقديرهم مصدر البلاء الاجتماعي، ويلحق بها من يتعامل فيها بالإقراض والربا.

## **سؤال الحصة 2:**

- هل يمكن تحقيق المدينة الفاضلة حسب أفلاطون، مع اعتبار العبيد أداة ناطقة من أدوات الإنتاج؟

---

<sup>1</sup> أمين معين السيد، مرجع سبق ذكره، ص 248.



**المحور الثالث**  
**الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى**  
**(500م – 1500م)**

**المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى**  
**(500م – 1500م)**

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هما تياران أساسيان: الفكر الغربي والفكر العربي وما تبعهما من نظم اقتصادية، وبدأت هذه المرحلة من القرن الخامس واستمرت حتى القرن الخامس عشر.

## 1. العصور الوسطى في أوروبا:

ساد في العصور الوسطى التكوين الاجتماعي الاقطاعي وذلك بالاعتماد على طريقة الانتاج التي تحدد طبيعة النظام السائد، والتي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا و باقي مجتمعات أوروبا. ونوجز أهم خصائص النظام الاقتصادي في هذه المرحلة فيما يلي:

1. تدور العلاقات الاجتماعية للإنتاج حول الأرض التي أصبحت البلورة المادية للملكية العقارية، فهي تركز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي.
2. يعطي حق استعمال الأرض و شغلها لمن يقومون بالعمل في الإنتاج الزراعي. أما حق ملكية الأرض فهو للأسياد، دون أن يكون لأيّ منهم حقا مطلقا على الأرض وإنما يكون لكل منهم حق على ناتج الأرض.
3. الروابط الشخصية: جزء من العاملين لا يتمتع بكامل حريته الشخصية، فهم ليسوا من العبيد ولكنهم أقنان مرتبطون بسيدهم وبالأرض.
4. سيطرة الكنيسة على نشر الأفكار الإقطاعية، لأنها كانت تملك أكبر نسبة من الأرض.

## 1- الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

وتتلخص أهم معالم الفكر الاقتصادي الأوربي في هذه المرحلة بالذات في فكر المدرسين الذي ازدهر في جامعات أوروبا الوليدة (وهي جامعات كانت تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين). ويتمثل جوهر فكر المدرسين في محالة التوفيق بين الدين والفلسفة. ولقد دار الفكر الاقتصادي، حتى القرن الرابع عشر، حول فكرتين أساسيتين: الثمن العادل والفائدة.

### - الثمن العادل:

هذا الثمن يجد جذوره في فكرة الاعتدال وضرورة عدم المغالاة في السعي للحصول على الثروة المادية التي نادى بها المدرسيون.

باعتبار أنه وجد لكل سلعة ثمن عادل يركز أساسا على نفقة الإنتاج. فابتداء من نفقة الإنتاج، يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة. وتكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لقواعد الأخلاق المسيحية.

وهكذا كانت الفكرة الأساسية في تحديد الثمن العادل آنذاك تقاس بنفقة الإنتاج، ولكن مع التوسع في النشاط التجاري و تعميم إنتاج المبادلة وقيام قوى السوق التلقائية زالت تلك الفكرة الجوهرية.

#### - الفائدة:

إذا اعتبرنا أن المدرسين بادروا بتحريم الإقراض بالفائدة واستنكارهم للفائدة مستندين على أفكار توماس الإكويني والكنيسة وكذا آراء أرسطو، إلا أن هذا لم يدم خصوصا مع تطور الظروف الاقتصادية مما دفع بالمدرسين إلى إباحة الفائدة على سبيل الاستثناء في بعض الحالات منها:

- تعرض المقرض للخسارة بسبب القرض؛

- ضياع فرصة المقرض في تحقيق الكسب بسبب إقراض المال؛

- تأجيل سداد الدين.

هذا، وقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن الرابع عشر، من فكر المدرسين إرهافات (بوادر) الفكر الاقتصادي ينشغل بقضايا القيمة والائتمان، وبمشكلات النقود وخاصة المعدنية، وبمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة، فضلا عن انشغاله بالفائدة والربح.

## 2 - الفكر العربي في العصور الوسطى:

كان للدين الاسلامي المرجع والمصدر الرئيسي للأفكار الاقتصادية العربية آنذاك. ومما شمله من الجوانب الاقتصادية ما يلي<sup>1</sup>:

- الإقرار بالملكية الفردية وبالتفاوت بين الناس؛

---

<sup>1</sup> معين السيد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 252.

- تقديس العمل والحث عليه وعدم المفاضلة بين أنواعه المختلفة؛
- لا يوجد تحفظ من ناحية التجارة؛
- تحريم الربا؛
- مناهضة الاحتكار وتنظيم الاسواق على أساس المنافسة الكاملة.

في هذا الشق من الدروس، سنسلط الضوء على مفكرين متميزين وهما ابن خلدون والمقرئزي.

## 2-1- الفكر الاقتصادي لابن خلدون (1332م - 1406م):

كان لابن خلدون عناية كبيرة بالاقتصاد، و قد خصص لدراسة الظواهر الاقتصادية قسما هاما في مقدمته. وفيما يلي نعرض أهم الأفكار الاقتصادية لابن خلدون والتي أعطت دفعا قويا للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى.

### أولا - نظرة ابن خلدون للثروة ومصدرها:<sup>1</sup>

إن أهم ما يبحث فيه علم الاقتصاد هي "الثروة" ومصدرها وشكل ملكية وسائل الإنتاج التي تؤدي إلى إنتاجها و تتميتها.

ولقد كان لابن خلدون نظرة مفصلة عن أهم ما يبحث فيه علم الاقتصاد، وهي الثروة ومصدرها وشكل ملكية وسائل الإنتاج؛ حيث يوضح أن كل الثروات الموجودة في العالم هي ملك لله سبحانه وتعالى، سخرها الله للإنسان وما عليه إلا الاستخلاف في الأرض والانتفاع من هذه الثروات.

و من هنا يتضح أن ابن خلدون يوضح أن موضوع الاقتصاد يرتكز على عاملين أساسيين:

الأول: هو البحث عن الثروة.

الثاني: هو اعتبار الطبيعة المصدر الاصيلي للثروة و الحصول عليه يكون بالعمل.

<sup>1</sup> حروش رقيقة، الاقتصاد السياسي، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص ص 56-57.

ومما سبق، نجد أن ابن خلدون يعطي أهمية كبيرة للنشاط الاقتصادي أو ما يسميه "بوجوه المعاش"، وتتمثل في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة و الصناعة والتجارة والخدمات الأخرى.

### ثانياً: القيمة<sup>1</sup>

يمكن القول أن ابن خلدون قد فاق عطاءه في الكثير من الموضوعات الاقتصادية، فمحددات القيمة عند ابن خلدون تتمثل في:

- تستمد الأموال قيمتها من العمل الذي بذل فيها.
  - تتمثل محددات القيمة في كل ما تكلفته السلعة من عمل أو غيره.
  - المنفعة شرط ضروري للقيمة، وتتمثل المنفعة حسب ابن خلدون في قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع الحاجة، وتعرض لأثر المنفعة في تحديد السعر.
- ويفرق ابن خلدون بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية:
- فالقيمة الاستعمالية: هي ما تقدمه تلك السلعة من منافع للناس ولمستعملي هذه السلعة.
  - أما القيمة التبادلية: فلا تتحقق إلا إذا كانت مطلوبة من طرف الآخرين.

### ثالثاً - تقسيم العمل<sup>2</sup>:

حدد ابن خلدون العلاقة بين النمو الاقتصادي و تقسيم العمل، فيقرر أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل يمكن التعبير عنه في شكل: كمية من العمل تماماً كما عبر عنه في شكل كمية الناتج. ثم يشرح بعد هذا كيف أن الفائض المتحقق من تقسيم العمل هو الذي يسمح للأفراد بمزيد من الرفاهية الاقتصادية، والتي يطلق عليها: الترف. فكمية من الناتج الفائض عن حاجة الجماعة يمكن أن يعبر عنها بمزيد من السلع الكمالية. كما يمكن أن تباع لبلدان أخرى بقيمتها، ويؤدي ذلك أيضاً إلى مزيد من الترف أو مزيد من الغنى. وهذه الفكرة الأخيرة العابرة بشأن التصرف في الفائض عن طريق المبادلة مع البلدان الأخرى بما يؤدي إلى مزيد من الغنى، كما

<sup>1</sup> ماجدة شلبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

<sup>2</sup> بويلي سكينه، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون و المقريري - دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية - أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص 169.

يقول يمكن أن تتطور إلى ما يشبه نظرية منفذ الفائض، التي نسبت إلى المفكر الاقتصادي آدم سميث.

#### **رابعاً - العمران<sup>1</sup>**

اعتمد ابن خلدون على درجة العمران كعامل و مقياس للنمو الاقتصادي، حيث ورد ذلك في مقارنته بين بلد وآخر من جوانب متعددة مثل: عدد السكان وحالة المباني ونوع ومدى انتشار الصنائع ودرجة الزواج والإنفاق في أسواق مصر، وغيره. كما أنه قارن بين الدخل الفردي من حيث نفس المهنة أو لنفس نوع العمل بين بلدين مختلفين؛ حيث يرى أنه "من كان عمراناه أبلغ حال مصر الذي دوله على وثيرة واحدة في الأصناف، القاضي مع القاضي، والتاجر مع التاجر... الخ."

ويرى ابن خلدون "أن كثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال التي هي سببه."

#### **خامساً - النقود<sup>2</sup>**

يرى ابن خلدون أن للنقود وظيفتان: الأولى كونها أداة للمبادلة والثانية أداة للادخار.

وحسب ابن خلدون أن النقود هي الذهب والفضة، وهما أصل المكاسب كلها، فلا يتم تحقيق أي أهداف أو مكاسب من النشاط الاقتصادي إلا بتوظيفها.

#### **سادساً - الثمن<sup>3</sup>**

يعتبر الثمن، عند ابن خلدون، التعبير النقدي للقيمة. فالثمن لا يظهر إلا في اقتصاد المبادلة للتعبير عن قيم المكتسبات المتبادلة في السوق. وفي تحليله لمحددات الثمن في السوق، يركز

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 171 - 172.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 184.

<sup>3</sup> حروش رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 57 - 58.

ابن خلدون على نفقة الإنتاج وتأثيرها على القيمة. فتزايد نفقة إنتاج سلعة معينة يعني زيادة قيمتها ومن ثم ارتفاع ثمنها. كذلك، اعتمد ابن خلدون على قوى العرض والطلب في تفسير تقلبات الأثمان.

كما تطرق ابن خلدون إلى أثمان السلع وقال أن ثمن أي سلعة يتحدد في السوق، وعموماً أسماء بالثمن الجاري وذلك بفضل المزاحمة (المنافسة) التي يجب أن تؤدي بشكل عام إلى إرضاء العارضين والطالبين. وترتفع أثمان البضائع كلما كان الإقبال عليها كبيراً، فيسارع التجار إلى توفيرها لكي يحققوا من ارتفاع الأثمان أرباحاً. كما يسارع المنتجون إلى إيجادها وعرضها للاستفادة من الأرباح الحاصلة نتيجة الطلب الاجتماعي على تلك البضاعة.

### **سابعا - الفضلة عند ابن خلدون<sup>1</sup>**

تناول ابن خلدون موضوع "الفضلة"، وهي ما يعرف حالياً بالفائض الاقتصادي أو القيمة المضافة. فيقول "إن أصحاب الجاه (أي أقوى الأبرياء)، في جميع أصناف المعاش أكثر يسراً و ثروة من فاقد الجاه. فالناس يعينونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم، فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم، فهم يستعملون في معاشهم الناس من غير عوض."

تظن ابن خلدون للاستغلال الذي يحدث فيما بعد، لليد العاملة في ظل النظام الرأسمالي وهو استغلال جزء من جهد العمال من طرف الطبقة الرأسمالية و هو ما سمي من طرف كارل ماركس بفائض القيمة.

### **ثامنا - نظرة ابن خلدون للضرائب وتدخّل الدولة**

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 58.

يعترف العلامة ابن خلدون بضرورة وجود جباية (الضرائب) تسنها الدولة على التجار، إلا أنه تفتن لأمر ضروري وهو خفض الضرائب وعدم رفعها لأن ذلك ينفّر الناس من الأعمال المنتجة.

أما فيما يخص تدخل الدولة ودور الإنفاق الحكومي في التأثير على سير النشاطات الاقتصادية، فإن ابن خلدون يوضح أن الطلبات الحكومية تخلق الرواج الاقتصادي عن طريق تحريك طلب واسع نحو مختلف السلع والخدمات ويؤدي إلى زيادة عرضها.

## 2-2- الفكر الاقتصادي لدى المقرئزي (1364م - 1442م)

من خلال شرحه المفصل في كتابه المعروف "إغاثة الأمة بكشف الغمة - أو تاريخ المجاعات في مصر" تعرض المقرئزي بشكل معمق للنمو والانهيال و تطرق إلى مجموعة من الأفكار من جملةها:

- أسباب المجاعة التي حلت بمصر؛

- إدراكه المسبق لقانون جريشام.

### - الأزمة الاقتصادية عند المقرئزي:

إن الأزمة الاقتصادية عند المقرئزي هي نقص المنتجات و السلع وارتفاع أثمانها (عكس الأزمة في المجتمع الرأسمالي التي تتمثل في زيادة السلع وضعف القدرة الشرائية وانخفاض الأسعار والأرباح والأجور).

وحسب المقرئزي، أن أسباب هذه الأزمة هي أسباب طبيعية و أسباب غير طبيعية، فالأسباب الطبيعية في معظمها تعود إلى جفاء الطبيعة مثل نقص مياه النيل، وعدم نزول الأمطار وبعض الكوارث الطبيعية، أما الأسباب غير الطبيعية فهي أسباب اجتماعية بعضها سياسي و بعضها اقتصادي.



- السبب السياسي: يتمثل في فساد الإدارة التي أثرت مباشرة على الانتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دورا هاما وخصوصا بعد ممارستها للسياسة الاحتكارية. ( و السياسات الاحتكارية: التي تجعل أهل الدول يتصرفون في كثير من الثروات من خلال فرض ضرائب مرتفعة على الناس)

- انتشار ظاهرة الرشوة

- السبب الاقتصادي: خاصة في مجال الانتاج والمتمثل في زيادة حدة ووتيرة نفقات الانتاج المتزايدة و ظروف العمل السيئة التي كانت سائدة آنذاك.

فقد كشف المقريري أن أهم الأسباب الاقتصادية تتمثل في:

- ارتفاع الربح الاقتصادي في الزراعة (أجرة الفدان)؛

- ارتفاع كلفة الحرث والبذر والحصاد لارتفاع أسعار البذور وأجور العمال(كلفة استئجار الأراضي)

- السبب النقدي: المتمثل في تأثير العامل النقدي على النشاط الاقتصادي واستقراره. فيرى في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول سببا لارتفاع المستوى العام للأثمان، أي ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات.

فاستطاع بذلك أن يسبق الأحداث بالإشارة والتلميح إلى التضخم والقوة الشرائية للنقود، ويكون بذلك من رواد النظرية الكمية في قيمة النقود.

(تأثير تداول النقود على النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار).

- قانون جريشام وفكر المقريري للنقود:

لاحظ المقريري اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول خلال فترة الأزمة. فمن خلال ارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين معدنيتين، إحداهما مصنوعة من معدن أثن من معدن آخر، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين أو النفيس إلى الاختفاء من التداول النقدي، تاركة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول. وهكذا تطرد وتزيح العملة الرديئة العملة الجيدة. وبالتالي، فقد وضع المقريري في تفكيره ما يسمى فيما بعد "بقانون جريشام".

## • سؤال الحصة الثالثة:

- ما مدى صحة أفكار ابن خلدون في الوقت الحالي؟

## المحور الرابع الأفكار والأنظمة الاقتصادية المعاصرة

المحور الرابع: الأفكار والأنظمة الاقتصادية المعاصرة

## 1. الإطار الفكري للنظام الرأسمالي

كان من نتائج الثورة الصناعية التي دقت أبواب انجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن جاء إلى المصانع والمدن الصناعية، العمال الذين كانوا فيما سبق ينتجون البضائع في بيوتهم أو يصنعون الأغذية والصوف في مزارعهم، كما جاء آخرون لم يكونوا ينتجون شيئاً على الإطلاق.

وقد شككت أحداث الثورة الصناعية بعمق تطور الفكر الاقتصادي و تتطلب دراسة المذهب الحر ضرورة التعرض لكافة المذاهب الفكرية التي سبقتة. ويقصد بذلك مذهب التجاربيين و مذهب الطبيعيين باعتبارهما يمثلان الإرهاصات الأولى لعلم الاقتصاد و لبيان مدى تأثيرهما فيما تبعهما من مذاهب اقتصادية، وفي مقدمتها المذهب التقليدي (الحر) وهو ما سنعرضه بإيجاز في العناصر التالية<sup>1</sup>:

- المذهب التجاري
- المذهب الطبيعي
- المذهب الحر (المذهب التقليدي)

### 1.1- مذهب التجاربيين

في القرون الثلاثة الممتدة من القرن 15 حتى القرن 18 ظهر في أوروبا تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه المؤرخون اسم "مذهب التجاربيين" أو "مدرسة التجاربيين".

#### • خصائصه:

#### 1-1- قوة الدولة:

يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة. من هنا، عرفت نظريتهم بنظرية "الاقتصاد للقوة".

#### 1-2- الثروة:

<sup>1</sup> أمين معين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 259 - 266.

الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، ومن ثم يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها. والثروة كانت تتمثل لدى التجاربيين في الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة، ولذلك، يجب أن تتجه كل دولة إلى زيادة ما تحصل عليه من هذه المعادن التي تمثل الثروة.

### 3-1- ثبات حجم الثروة:

اعتقد التجاربيون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ومن ثم ذهبوا إلى أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها. ومن هنا كانت تعاليمهم ذات طابع وطني واعتدائي؛ فغنى البلد يكون على حساب الإضرار بالبلدان الأخرى.

### 4-1- الاحتفاظ بالمعادن النفيسة

يتعين على الدولة أن تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها وأن تسعى لاقتناء أكبر قدر من المعادن التي لا تتوافر لديها. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن التجاربيين يشيرون باتباع عدد من الوسائل أهمها العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن ومنع خروجها من الدولة، وتشجيع قدامها إليها. ولكي يتحقق ذلك، يتحتم عليها زيادة صادراتها وخفض وارداتها، و هو ما يعني الوصول إلى ميزان تجاري في صالح الدولة، ومن هنا يجب على الدولة أن تتدخل لتنظيم الصناعة والتجارة.

### 2.1- مذهب الطبيعيين

ينسب مذهب الطبيعيين إلى مجموعة من المفكرين بفرنسا في القرن الثامن عشر (18)، اجتمعوا مع المفكر فرانسوا كيناي (1694-1774) ونشروا طائفة من الأبحاث والمؤلفات في الفترة (1756-1778) كان لها الفضل في وضع أسس علم الاقتصاد.

وبصفة عامة، يقوم المذهب الطبيعي على فكرتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بالنظام الطبيعي والثانية تتعلق بالنتائج الصافي.

### 1-2- فكرة النظام الطبيعي

اعتقد الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها. هذه القوانين على مبدئين: الأول، هو مبدأ المنفعة الشخصية، والثاني مبدأ المنافسة. فكل شخص في سعيه لتحقيق منافعه الشخصية ينافس بقية الأفراد في المجتمع، فينشأ عن ذلك ما يحد من انطلاقه في تحقيق منافعه، وبالتالي يتحقق صالح الجميع.

## 2-2- فكرة الناتج الصافي

يرجع إلى الطبيعيين الفضل في نقل الاهتمام بالثروة و خلق الفائض في مجال الإنتاج. فثروة الأمم عندهم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج. والإنتاج في نظر الطبيعيين يتمثل في كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، وذلك بأن يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي استخدمت في عملية الإنتاج.

ويرى فرانسوا كينييه أن المجتمع مقسم إلى 03 طبقات (1) طبقة المزارعين (2) طبقة الملاك (3) طبقة الصناع والتجار والخدم ذوي النشاط الحر. ويرى أن الطبقة الأولى أي طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة الوحيدة؛ حيث أنها الوحيدة التي تقدم الناتج الصافي.

## **3.1- مذهب التقليديين (الكلاسيك)**

من الصعب تعيين الحدود الزمنية للمذهب الكلاسيكي، إلا أنه في الإمكان بدؤه مع كتاب "آدم سميث" في كتابه "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم" الذي نشر عام 1776م.

إلى جانب آدم سميث، نجد دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس وجون ستيوارت ميل، وجان باتيست ساي.

ويمكن تلخيص الخطوط العامة للفكر الكلاسيكي فيما يلي:

- (1) - المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية: الطبقة الرأسمالية التي تملك وسائل الإنتاج والطبقة الأرستقراطية الممثلة للأرض و الطبقة العاملة التي تعطي العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة إحداها بالأخرى في عملية الإنتاج.
- (2) - من المبادلة القائمة بين أفراد المجتمع ومن خلال ما يسعون لتحقيقه من وراء مصالحهم الشخصية، تتحقق مصلحة المجتمع وما يسميه آدم سميث "اليد الخفية" التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق.

(3) - يقتصر دور الدولة على الحفاظ على النظام العام دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

#### 4.1- مذهب التقليديين الجدد (النيوكلاسيك)

الاتجاه الكلاسيكي الجديد هو امتداد للاتجاه الكلاسيكي ولكنه أكثر تجريدا وفردية. فهو تحليل شخصي وسلوكي يهتم بالأداء. ويعطي الأهمية لعنصر الطلب ورغبات الأفراد أكثر مما يعطي لجانب العرض ونفقة الإنتاج. وفي إطار هذا الفكر، يمكن التمييز بين مجموعة من الاتجاهات: المدرسة الحدية، مدرسة التوازن، المدرسة الحدية الجديدة، مدرسة المحاولة التوفيقية.

### 2. تعريف و خصائص النظام الاقتصادي

- تعريف:

يتكون النظام الاقتصادي أيًا كان نوعه من مجموعة من العناصر والعلاقات تربطها روابط معينة، و تمثل العناصر المكونة للنظام ويكمل بعضها بعضا، ومع ذلك فهي قابلة بطبيعتها للتغير.

أما العلاقات فهي تربط بين أجزاء أو عناصر النظام، ومن مجموع الأجزاء والعلاقات تتكون وحدة أيّ نظام اقتصادي.<sup>1</sup>

أما عناصر النظام، فهي تتمثل في<sup>2</sup>:

1- الأهداف والبواعث (روح النظام):

وتتمثل في الدوافع و الأهداف التي تقود الأفراد إلى النشاط الاقتصادي، فكل نظام إلى تحقيق أهداف معينة، و تعتبر الأهداف والبواعث من أهم العناصر المميزة لكل نظام، فقد يسعى نظام معين مثلا إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة و قد يسعى نظام آخر إلى إشباع الحاجات الاجتماعية.

2- الفن الإنتاجي المستخدم:

<sup>1</sup> محمد ابراهيم أبو شادي، النظم الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 11.

<sup>2</sup> نفس المراجع، ص ص 11-12.

ويقصد به مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بتحويل الموارد إلى سلعة نافعة، وتتوقف هذه الطرق على درجة المعرفة الفنية التي تتوقف بدورها على المرحلة التاريخية و الحضارية التي يمر بها المجتمع.

### 3- التنظيم القانوني والسياسي والاجتماعي:

أي مجموعة العناصر الاجتماعية والقانونية والسياسية التي تحدد نطاق النشاط الاقتصادي وطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد (نظام الملكية، نظام العمل، دور الدولة في النشاط الاقتصادي... الخ.

أما الروابط: فهي التي تربط بين العناصر التي تكون النظام الاقتصادي خلال فترة زمنية. ولذلك يعرف النظام بأنه يمثل مجموعة من الروابط والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لمجتمع معين يتواجد في زمن معين ومكان معين.

### - أهمية دراسة النظم الاقتصادية:

تعزى أهمية دراسة النظم الاقتصادية المختلفة إلى الأسباب التالية:<sup>1</sup>

- إتاحة الفرصة لأطراف النشاط الاقتصادي في المجتمع لمعرفة أبعاد وأهداف النظام الاقتصادي الذي يتبعونه، الأمر الذي يتيح لكل منهم القدرة على استيعابه وتحديد الأدوار المطلوبة من كل منهم لإنجاحه ومعاونته في تحقيق أهدافه.
- إمكانية إجراء المقارنات العلمية بين النظام الاقتصادي المتبع وتلك النظم الاقتصادية التي تتبعها الدول الأخرى للوقوف على أيّ الأنظمة أولى بالاتباع في ضوء ظروف المجتمع المكانية والزمانية.
- إتاحة الفرصة أمام الشعوب التي تبحث عن نظام اقتصادي جديد لتجنب الوقوع في نظم اقتصادية وفلسفات قد حكم عليها الواقع بالفشل والفساد.
- تلمس أسباب نجاح النظم الاقتصادية المتعددة واسباب إخفاقها للتمسك بالأولى وتجنب الثانية.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 17-18.



▪ الاستفادة من تجارب النظم الاقتصادية المختلفة في مواجهة المشاكل التي تعترضها وسبل مواجهتها عمليا و تاريخيا.

### 3. أسس ومبادئ النظام الرأسمالي

استلزم وجود هذا النظام واستمراره توافر أسس و مبادئ اقتصادية خاصة به توفر له المناخ المناسب للعمل و تضمن له البقاء والاستمرار.

ويكاد يجمع الباحثون على وجود خمسة اسس ومبادئ رئيسية للنظام الرأسمالي، هي<sup>1</sup>:

#### أ - الملكية الفردية:

وهي تعني تقرير وحماية مجموعة من الحقوق للفرد على الأموال التي يكتسبها. يأتي في مقدمتها حق الفرد في استعمال هذه الأموال أو التصرف فيها بإرادته المنفردة وسواء أكانت هذه الأموال استعمالية تستخدم في إشباع الحاجات المتعددة للإنسان مباشرة، أو إنتاجية تستخدم في سبيل إنتاج الأموال الاستهلاكية وكذلك الأموال الإنتاجية نفسها مثل الأراضي والآلات والأدوات، وأيا كان شكل الأموال مادية أو ملموسة، كما هي الحال بالنسبة إلى الأموال الاستهلاكية والإنتاجية المشار إليها، أو معنوية غير ملموسة وتتمثل في حقوق معنوية كالإسم التجاري وحقوق التأليف مثلا.

وتؤدي الملكية الفردية في ظل النظام الرأسمالي وظيفتين رئيسيتين أولاهما: تعيين المختص باتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج من خلال تحديد أوجه استخدام الأموال الانتاجية وكيفية هذا الاستخدام.

أما الوظيفة الثانية للملكية الفردية في النظام الرأسمالي، فهي تقديم الباعث الأساسي لدى الأفراد على زيادة أو تراكم الثروة، وكذلك المحافظة عليها، ولذلك يقدر النظام الرأسمالي مبدأ الملكية الفردية باعتباره الباعث على الادخار الذي يتحول إلى استثمار.

#### ب- حرية المشروع:

<sup>1</sup> محمد ابراهيم أبو شادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-147.

وهي تعني، بصفة عامة، حق كل فرد في توجيه جهوده و أمواله الوجهة التي يريدتها من وجوه النشاط الاقتصادي وبالطريقة التي يختارها.

فهو ليس مجبر، كما كان الحال في كثير من المجتمعات السابقة، على اتباع النشاط الاقتصادي الذي يريده السيد المالك للإقطاعية مثلا أو غيره من القوى الاقتصادية المسيطرة الأخرى.

وتعني هذه الحرية أيضا، فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد والدولة، حق الفرد في التنقل بحرية إلى أي مكان يختاره شخصيا، وحقه في تأسيس وتسيير وحدات إنتاجية في أي فرع يختاره من فروع النشاط الاقتصادي.

ويسترشد الفرد في استعماله هذه الحقوق جميعها بمؤشرات السوق المعروفة بالأثمان والنفقات، فهو يوجه جهوده الوجهة التي يعتقد أنها أكثر ربحية له من غيرها.

#### ج - نظام السوق والأثمان:

تتحدد الأثمان في ظل النظام الرأسمالي وفقا لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون أي تدخل من جانب الحكومة.

ويلعب جهاز الثمن دور المرشد للمنتج والمستهلك ليتقرر بناء على ذلك ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، وكذا ما يتم استهلاكه منها.

حيث تتحدد رغبات المستهلكين فيما يسمى بقوى الطلب وتتحدد رغبات البائعين فيما يسمى بقوى العرض. ويتلاقى قوى العرض والطلب يتم تحديد الثمن بالسوق. ومن هنا جاءت تسمية الاقتصاد الرأسمالي باقتصاد السوق أو اقتصاد العرض والطلب.

فإذا ما تحدد ثمن ما لسعة وكان هذا الثمن مرتفعا، فهو دليل على رغبة المستهلكين في الحصول على مزيد من هذه السلعة، وهذا الارتفاع مرشد للمنتجين أيضا لإنتاج المزيد من هذه السلعة المرغوبة. وهكذا، فإن جهاز الثمن يوجه الموارد نحو الإنتاج والاستهلاك.

#### د - المنافسة:

يقصد بهذا الأساس أن يسير النشاط الاقتصادي بطريقة معينة هي التنافس بين البائعين والمشترين في سوق السلع الاستهلاكية و سوق عوامل الإنتاج من أجل الحصول على افضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد.

#### و - دافع الربح:

يعد هذا الأساس أكثر الأسس الاقتصادية ارتباطا بالنظام الرأسمالي وتمييزا له، ويتطلب تحقيق دافع الربح وجود شرطين أساسيين متداخلين مع بعضهما البعض في طالبه: أولهما الدافع أو الباعث على القيام بنشاط، والثاني هو الرغبة في زيادات الإيرادات عن النفقات أي تحقيق الربح. واجتماع هذان العنصران معا في شخص واحد هو الذي يجعل من دافع الربح أساسا لا يوجد إلا في النظام الرأسمالي دون غيره من النظم الاقتصادية الأخرى.

#### 4 . خصائص الفكر و النظام الاشتراكي

##### 4-1- ظروف نشأة الاشتراكية

يرجع الفضل إلى كارل ماركس في بلورة الأفكار الاشتراكية، وحالفه الحظ؛ حيث لاقت أفكاره صدى للتطبيق في الفترة ما بين الحربين ولا سيما الثروة البلشفية في الاتحاد السوفييتي في عام 1918.

وفي عام 1929، مع امتداد الأزمة الاقتصادية العالمية مع الكساد العظيم الذي أدى إلى ظهور البطالة كظاهرة خطيرة تبعها الركود الاقتصادي بالنسبة لجميع الدول الرأسمالية. وهنا وجد النظام الحر نفسه عاجزا تماما عن معالجة الأزمة؛ حيث تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة لإصلاح المسار الاقتصادي و لمعالجة المشاكل الاقتصادية الشخصية، وبذلك انهيار الفكر الكلاسيكي والذي يندد بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وبدأ الاهتمام بآراء المدارس الحمائية والتي تطلب تدخل الدولة لحماية مشروعاتها وصناعاتها والحد من الحرية الاقتصادية التي تفسد مسلك الوحدات الاقتصادية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، انتشر تطبيق الفكر الاشتراكي في عدد من دول أوروبا الشرقية وانتقل إلى القارة الآسيوية.

وابتداء من الستينيات، بدأ هذا التيار يزحف على دول العالم الثالث ولا سيما دول الشرق الأوسط والدول العربية.

##### 4-2- أهم الأفكار الاشتراكية - دراسة كارل ماركس -

إن أهم الأفكار والنظريات التي جاء بها ماركس نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

### 1- نظرية القيمة:

أخذ ماركس نظريته في القيمة عن المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية؛ حيث تحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة في صنعها. ولقد بيّن ماركس أن قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعياً لإنتاجها، وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها نفس القيمة. وقد بين ماركس الفرق بين القيمة الاستعمالية للسلعة والقيمة التبادلية لها من خلال التفريق بين العمل الملموس والعمل المجرد. فالعمل الملموس هو العمل المنفرد الذي يقوم به العامل في ظروف خاصة بإنتاج سلعة معينة يكون لها قيمة استعمالية أي الحصول على منفعة من خلال استعمالها، أما القيمة التبادلية فتنتج عن ذلك العمل المجرد ويقصد به كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، وهو الوقت اللازم لإنتاج سلعة ما ضمن ظروف إنتاج عادية اجتماعياً، أي في حدود الوسطية من المؤهلات والخبرة وشدة العمل. ويتناسب مقدار القيمة التبادلية لسلعة ما طرداً مع كمية العمل الاجتماعي المبذول لإنتاجها.

### 2- نظرية فائض القيمة

فرق كارل ماركس بين نوعين من الرأسمال، فالأول عنده هو الرأسمال الثابت والذي يمثل وسائل الإنتاج وأدوات العمل أو الآلات، والثاني هو الرأسمال المتغير، ويتمثل في أجور العمال. ويرى ماركس أن الفائض ينشأ من الرأسمال المتغير. ويعرف ماركس درجة الاستغلال بأنها نسبة فائض القيمة إلى الجزء المتغير من الرأسمال، بمعنى أن<sup>2</sup>:

$$\text{درجة الاستغلال} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأسمال المتغير}}$$

أما الربح فهو، عند ماركس، نسبة فائض القيمة إلى الرأسمال بنوعيه، بمعنى أن:

<sup>1</sup> حروش رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

<sup>2</sup> محمد ابراهيم أبو شادي، مرجع سبق ذكره، ص 283.

متوسط معدل الربح =  $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الثابت} + \text{رأس المال المتغير}}$

### 3 - نظرية الأزمة (فناء النظام الرأسمالي)<sup>1</sup>:

إن الرأسمالية، حسب ماركس، تولد تراكم الرأسمال الثابت وتفاقم الفقر والتعاسة بين العمال و كبر حجم طبقة "البروليتاريا" (العمال الكادحون) نظرا لدخول الرأسماليين الصغار في هذه الطبقة لاشتداد المنافسة عليهم وظهور الطبقة المحنكرة، ولهذا ينشأ الصراع الطبقي بين العمال والطبقة الرأسمالية، ويصل به إلى الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية نفسها.

### 4-3- أسس ومبادئ النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي، شأنه في ذلك شأن النظم الاقتصادية، على عدة أسس ومبادئ رئيسية تعتبر أركاناً مميزة لهذا الاقتصاد. ومن الممكن جمع هذه الأسس الرئيسية في ثلاثة أبعاد:<sup>2</sup>

#### أولاً- الملكية الاجتماعية أو العامة لوسائل الإنتاج:

إن الأساس الأول الذي يرتكز عليه الاقتصاد الاشتراكي هو تملك المجتمع ككل لوسائل الإنتاج الموجودة في كافة فروع النشاط الاقتصادي، في شكل ملكية اجتماعية أو اشتراكية وإلغاء تملك الأفراد لها.

وقد نجحت النظم الاشتراكية في تحويل ملكية وسائل الإنتاج من ملكية خاصة إلى ملكية عامة (اجتماعية)، عن طريق التأميم أي بنزع ملكيتها من أيدي الأفراد نظير تعويض أو بدون تعويض، ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع. هذا، بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة عن طريق الاستثمارات العامة.

#### ثانياً - الإشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية

<sup>1</sup> حروش رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

<sup>2</sup> محمد ابراهيم أبو شادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 257 - 265.

تتمثل ثاني أسس الاقتصاد الاشتراكي في ضمان الإشباع الكامل للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة على الدوام لكافة أفراد المجتمع، وذلك وفقا لمبدأ "كل حسب عمله"، ويتم ذلك غالبا عن طريق تنمية مقدار الانتاج وتحسين نوعيته باستمرار من خلال استخدام أكثر الفنون الانتاجية تقدما وتطورا ويوضح هذا الأساس هدف الإنتاج في الاقتصاد الاشتراكي من جهة والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف من جهة أخرى.

وغالبا ما تتحدد درجة إشباع هذه الحاجات بالمستوى الذي بلغته القوى الإنتاجية للمجتمع في الفترة محل البحث، ويستلزم الإشباع المتزايد لهذه الحاجات أن يكون هناك نمو متزايد لهذه القوى ولحجم الانتاج الذي تنتجه ولا يفيد النمو المتزايد للقوى الإنتاجية في إشباع حاجات أفراد المجتمع إشباعا متزايدا فحسب بل أنه يساعد أيضا على خلق حاجات جديدة تنتظر الإشباع.

ويتطلب تأمين استمرار تزايد الدخل القومي بالضرورة تحقيق الأمور التالية:

- استقرار الدخل القومي
- القضاء نهائيا على الأزمات الاقتصادية
- استمرار التقدم التقني
- زيادة الانتاجية
- تأمين الحوافز والدوافع للعمل والانتاج

### ثالثا - تنظيم و تخطيط استخدام وسائل الانتاج

يعتقد الاشتراكيون أن إدارة الاقتصاد القومي على اساس التخطيط الاقتصادي يحقق مزايا متعددة يجعل الاشتراكية تتفوق تفوقا ملحوظا على الرأسمالية. ومن أهم هذه المزايا:

1- أن الاقتصاد المخطط يجنب المجتمع تبديدات هائلة من الموارد المادية وموارد اليد العاملة.

2- إن التخطيط الاقتصادي يساعد على نمو الاقتصاد الوطني بصورة منهجية بهدف زيادة فاعلية أعضاء المجتمع أكثر ما يمكن ولأجل تطور كل فرد من جميع النواحي.

3- إن إدارة الاقتصاد القومي عامل فعال للتقدم العلمي والصناعي، لأن إدارة الاقتصاد بشكل مخطط تمكن من مركز الموارد المالية والمادية وموارد اليد العاملة من أجل حل المهام العلمية ذات الأهمية والأولوية.

4- إن إدارة الاقتصاد القومي، إدارة مخططة، تساعد على تطوره بلا انقطاع، فإذا كان التناقض بين صفة الانتاج الجماعية والشكل الرأسمالي الخاص لتملك ثمار الانتاج، يحكم على المجتمع الرأسمالي بالأزمات الاقتصادية، فإن هذا التناقض يزول في الاشتراكية لأنه في الانتاج الاشتراكي تطابق الملكية الاجتماعية الاشتراكية صفة الانتاج الجماعية، و لهذا فإن الانتاج الاشتراكي يحرر من أزمات فائض الانتاج.

### سؤال الحصة الرابعة:

- ما هي إيجابيات و سلبيات النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي؟

## المحور الخامس

أهم المؤسسات الدولية الفاعلة في الاقتصاد العالمي



## المحور الخامس: أهم المؤسسات الدولية الفاعلة في الاقتصاد العالمي

أهم المؤسسات الدولية الثلاثة التي يركز عليها الاقتصاد العالمي في الوقت المعاصر، نجد صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

### 1. صندوق النقد الدولي:<sup>1</sup>

تأسس صندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقية توصل إليها مؤتمر بريتون وودز، وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتباراً من 1945م، عندما أودعت 22 دولة وثائق التصديق المتفق عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبدأ نشاط صندوق النقد الدولي في مارس 1947 والذي يقوم بوظيفتين أساسيتين، الوظيفة الأولى مصرفية؛ فعليه أن يمد أعضاءه بمزيد من وسائل الدفع الدولية عند الضرورة في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية، أما الوظيفة الثانية فهي رقابية؛ إذ عليه أن يراقب تصرفات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف والعمل على إزالة نظم الرقابة على الصرف بغرض إنعاش حركة التبادل التجاري القائم على المدفوعات متعددة الأطراف.

#### • أهداف صندوق النقد الدولي:

- حددت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي أهدافه على النحو التالي:<sup>2</sup>
- تحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيضات في الصرف ما بين الدول، الأمر الذي يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة وفقاً لشروط محددة تحت رقابة دولية وليس بمطلق حرية كل دولة.
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف و التي تعيق نمو التجارة العالمية.
- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها على هذا النحو لإصلاح الاختلال الذي تتعرض له موازين مدفوعاتها.

<sup>1</sup>زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003، ص 151.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص 157-158.

- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائما تقدم للدول إطارا للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية.
- العمل على تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن.

## 2. البنك الدولي

### 2-1- التعريف<sup>1</sup>

يمكن تعريف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء.

ولذلك، فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

ولهذا، فهو عكس صندوق النقد الدولي، وإن كان يكمل مهام الأول؛ حيث يركز البنك الدولي على الفترة الطويلة إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة، وتصحيح الصرف باعتبارها شروط تمهيدية لكي تتجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل. ومن هنا، تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بدأ أعماله رسميا في المركز الرئيسي لواشنطن في 1946م، باعتباره مؤسسة اقتصادية متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة والتي تعمل في مجال الإقراض طويل الأجل.

### 2-2- هيكل مجموعة البنك الدولي وأهدافها:

يشغل البنك الدولي مجموعة من المؤسسات تابعة له، وهي:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص

## 1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

والذي أنشئ عام 1946، ويقوم بمنح قروض طويلة الأجل، بشروط صعبة وبأسعار مرتفعة تقترب من اسعار الفائدة في أسواق الرأسمال العالمية، وتتلخص أهدافه فيما يلي:

- المساعدة في تعميم وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.
- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية.
- علاج الاختلالات الهيكلية في الدول النامية.

## 2- مؤسسة التمويل الدولية:

وقد أنشئت عام 1956 لإقراض القطاع الخاص مباشرة دون حاجة إلى ضمان الحكومات، بل تقوم باستثمارات في القطاع الخاص.

وتتلخص أهدافها في:

- المساهمة في إيجاد فرص الاستثمار لرؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الانتاجية.
- مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.

## 3- هيئة التنمية الدولية:

وقد أنشئت عام 1960، لتقديم قروضها بشروط سهلة وميسرة، وبفائدة بسيطة، وتتلخص أهدافها في:

- إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وبصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا.
- منح القروض لمشروعات البنية الأساسية والطاقة لتقوية البنية الأساسية وتحسين الأداء الاقتصادي.

## 4- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:

وقد بدأت عملها عام 1988، وهدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة، وذلك عن طريق الحد من الحواجز غير التجارية التي تعيق الاستثمارات الدولية، وبالتالي، تقدم الوكالة للمستثمرين ضمانات ضد المخاطر غير التجارية أي ضد المخاطر السياسية والتأمينات وغير ذلك. وكذلك، تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة.

## المنظمة العالمية للتجارة:

### 1- التعريف والنشأة:

تعرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها على أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول. وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها، والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية، والمصادق عليها من قبل برلماناتها. والهدف منها هو مساعدة منتجي السلع والخدمات، والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم.

جاءت المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل سكرتارية "الجات" بعد انتهاء جولة الأورجواي في أول جانفي 1995.

### 2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية<sup>1</sup>:

1-2- عدم التمييز في المعاملات التجارية: حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء فيما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى.

2-2- مبدأ الحماية من خلال التعريف الجمركية: إذا استلزم أن تحمي الدولة تجارتها؛ فعليها أن تحميها عن طريق التعريف الجمركية، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.

2-3- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية: وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.

---

<sup>1</sup> الجوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي: النظريات والممارسات، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،

2-4- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية، وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.

2-5- مبدأ الشفافية: ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.

2-6- مبدأ الالتزام بالتعريف الجمركية: لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

### 3- مهام المنظمة العالمية للتجارة:

من الوظائف الرئيسية للمنظمة العالمي للتجارة، نجد<sup>1</sup>:

3-1- الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك اتفاقيات الجمعية المتعددة الأطراف.

3-2- تنظيم المفاوضات الدولية بين الأعضاء حول المسائل العالقة، ومن أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة بصفة عامة.

3-3- تعمل على الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وفقاً للأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بذلك.

3-4- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومدى مطابقتها للقواعد والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

3-5- التعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي والوكالات الملحقة به من أجل تحقيق قدر أكبر من التنسيق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

### • سؤال الحصة الخامسة:

<sup>1</sup> فلياشي سامية، الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 113.

- ما هو الفرق بين سياسة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي؟

- هل تستطيع دولة عضوة في المنظمة العالمية للتجارة أن تطبق سياسة الحماية التجارية؟

# المحور السادس

## التكتلات الاقتصادية

### المحور السادس: التكتلات الاقتصادية

اتجهت أنظمة العالم إلى التكتلات للخروج من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة والنامية كمحاولة لتدعيم مركزها في النظام الاقتصادي العالمي وأيضاً لمحاولة تجنب الآثار السلبية للعولمة.

#### **1. تعريف التكتل الاقتصادي:**

يعبر عن اندماج وحدات اقتصادية أو سياسية، ويرتبط بالأهداف المرجو تحقيقها. ويمكن القول بأن التكتل الاقتصادي هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود عن حركة التجارة الدولية وعناصر الانتاج فيما بينها وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.

## 2. شروط نجاح التكتل الاقتصادي:

هناك مجموعة من الشروط التي يجب توفرها لنجاح التكتل، هي:

1-2- التقارب الجغرافي للدول المتكتلة: يمكن اعتبار التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح قيام التكتل الاقتصادي لأن المبادلات التجارية تحدث داخل شبكة محدودة جغرافياً، مما يسهل انتقال السلع والخدمات والاتصالات داخل المنطقة التكاملية، كما تخفض من تكاليف النقل التي قد تكون باهظة بين الدول المتباعدة.

2-2- يجب أن يكون تكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة نسبياً و متماثلة وقابلة للتكامل، فلا تستطيع الدول التي تقوم بمبادلات تجارية ضعيفة أن تقيم روابط اقتصادية فعالة ولا تتحصل على أية فائدة من وراء هذا التكامل.

2-3- تناسب القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية: إن الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكتل اقتصادي بسهولة.

2-4- وجود العجز والفائض: لا تستطيع الدولة التخلص من الفائض والعجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها.

2-5- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية: إن حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تنضم في تكتل اقتصادي، لا تكفي لضمان تناسق السياسات الاقتصادية.

فلا بد من توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف حسنة. ويتناول هذا التنسيق جانب التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية، و سياسة الاستثمار وتنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لتجسيد الأهداف المسطرة.



2-6- توفر وسائل النقل والاتصال: في حالة عدم توفر وسائل النقل و طرق الاتصال بين الدول المتكفلة، فإنه يصعب من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الانتاجي بينهما. كما يصعب من تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول.

### 3. مراحل وأشكال التكتل الاقتصادي<sup>1</sup>:

تتخذ التكتلات الاقتصادية عدة أشكال، قد تختلف فيما بينها وهذا من حيث درجة التكتل الاقتصادي. ومن هنا يصبح التكامل الاقتصادي بأيّ درجة من درجاته، يمثل شكلا من أشكال التكتلات الاقتصادية. ومن أهم هذه الدرجات:

#### 3-1- منطقة التفضيل الجزئي أو التجارة التفضيلية:

يعني بها اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تتم بين مجموعة من الدول، والتي تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية، سواء أكانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كليا. وهذا من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في المنطقة التكاملية.

3-2- منطقة التجارة الحرة: تتمثل خصوصية منطقة التجارة الحرة في اتفاق الدول الأعضاء على التخلص نهائيا من العوائق التجارية بينها، والحفاظ على العوائق التجارية ضد السلع الواردة من بقية دول العالم (دون فرض تعريفه موحدة ضد الخارج).

3-3- الاتحاد الجمركي: تلغى الرسوم والحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. وفي هذه النقطة، يلتقي الاتحاد الجمركي بمنطقة التجارة الحرة، بالإضافة إلى تطبيق تعريفه جمركية موحدة خاصة بالاتحاد لمواجهة العالم الخارجي. ويمكن التعبير عن الاتحاد الجمركي بالمعادلة التالية:

**الاتحاد الجمركي = منطقة التجارة الحرة + تعريفه جمركية موحدة لمواجهة العالم الخارجي**

3-4- السوق المشتركة: إضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفه الجمركية إزاء العالم الخارجي، تلغى القيود على حرية انتقال عناصر الانتاج (الرأسمال و الأشخاص) فيما بين الدول الأعضاء.

<sup>1</sup> معين أمين السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 327 - 329.

ويمكن التعبير عن السوق المشتركة بالمعادلة التالية:

### السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + تحديد انتقال عناصر الإنتاج

3-5- الوحدة الاقتصادية: في هذه المرحلة من الدرجة التكاملية، لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بفرض إقامة هيكل متكامل، وهذا بإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء. ويمكن صياغة الوحدة الاقتصادية في المعادلة التالية:

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عملية التنسيق +

السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

3-6- الاتحاد النقدي: إضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الأشكال السابقة الذكر. ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل، الاتحاد النقدي الأوروبي والذي قام بين 11 دولة أوروبية، تعمل بنظام العملة الموحدة التي أطلق عليها اسم "اليورو" والذي بدأ العمل بها فعليا في جانفي 1999.

3-7- التكامل الاقتصادي التام: يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي، وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد. ويفترض هذا التكامل توحيد كافة السياسات الانتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها.

ومن خلال درجات التكامل الاقتصادي المعروفة، يمكن تحقيق تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول، ولكن بدرجات متفاوتة.

## 4. آثار التكتلات على العلاقات الاقتصادي الدولية<sup>1</sup>:

ونوجزها في ما يلي:

4-1- الأثر على التجارة الدولية: تؤثر التكتلات على تحرير التجارة الدولية من خلال تحرير التجارة بين أعضائها و تحدي حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق تعريف جمركية موحدة والحواجز غير الجمركية.

4-2- الأثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية: و تتمثل في حرية نقل الأموال واستثماراتها تكون أسهل بين أعضاء التكتل من خارجها.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص ص 331-332.

4-3- أثر المعونات الأجنبية على التكتلات: تخضع المعونات الأجنبية لمعيار انتماء البلد للتكتل مثل المعونات المقدمة لليونان نتيجة الأزمة المالية لـ2008م.

ومن أشهر التكتلات الاقتصادية في العالم، نجد:

- الاتحاد الأوروبي في أوروبا.
- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.
- مجموعة اتحاد الجنوب والشرق لدول آسيا (آسيان) ASEAS.
- التجمع الاقتصادي لجنوب إفريقيا.

### • سؤال الحصة السادسة:

- ما هي أسباب نجاح تكتل الاتحاد الأوروبي و فشل تكتل الاتحاد المغاربي؟

# المحور السابع

## العولمة الاقتصادية

### المحور السابع: العولمة الاقتصادية

#### 1. ظروف نشأة العولمة الاقتصادية:

أخذت العولمة الاقتصادية ابعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية. فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بطريقة جديدة قائمة على اقتصاد السوق والثورة العلمية التقنية الجديدة وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصاديات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة

الاحتكارية وإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة).<sup>1</sup>

## 2. مفهوم العولمة الاقتصادية:

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع والخدمات و تحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول. كما يشير المصطلح كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية.

وتعرف العولمة، بشكل شامل، بأنها تلك الحالة أو الظاهرة التي تسود في العالم حالياً. وتتميز بمجموعة من العلاقات و العوامل والقوى تتحرك بسهولة على المستوى الكوني متجاوزة الحدود الجغرافية للدول، وتصعب السيطرة عليها، تساندها التزامات دولية ودعم قانوني دولي، مستخدمة لآليات متعددة، ومنتجة لآثار ونتائج تتعدى نطاق الدولة الوطنية إلى المستوى العالمي لتربط العالم في شكل كيان متشابك الأطراف يطلق عليه "القرية الكونية".

## 3. أنواع العولمة:

تتألف المرحلة الراهنة لمسيرة العولمة من ظاهرتين منفصلتين: عولمة الانتاج و عولمة الموارد المالية.<sup>2</sup>

### 3-1- عولمة الإنتاج:

<sup>1</sup> نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 9-10.

<sup>2</sup> سنغ كفالجيت، عولمة المال، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2001، ص ص 20 - 21.

شهدت الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي عولمة سريعة للإنتاج بفضل برامج التعديل الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد تسارعت وتيرة هذه العملية جراء الاتفاقات المتعددة الأطراف التي عززتها المنظمة العالمية للتجارة. وتشكل الشركات المتعددة الجنسيات القوة المحركة لعولمة الإنتاج.

### 3-2- عولمة الموارد المالية:

اكتسبت مسيرة عولمة الموارد المالية معنى وأهمية أكبر من عولمة الإنتاج، لا سيّما في السنوات الأخيرة. وقد فاجأ حجم رؤوس الأموال العالمية الشاملة وتحركها العديد من المراقبين. ففي عام 1986م كان تجار العملات في نيويورك ولندن و طوكيو يتداولون يوميا بحوالي 188 مليار دولار، وفي عام 1995م بلغ الرقم المسجل يوميا حوالي 1,2 ترليون دولار.

### 4. خصائص العولمة الاقتصادية<sup>1</sup>:

يمكن تلخيص خصائص العولمة في النقاط التالية:

1- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات و المواصلات والمعلومات و تعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية و البيع بسعر تنافسي على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن.

2- ديناميكية مفهوم العولمة: والتي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل.

3- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

هذا ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية؛ حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات، مع ما يعنيه من تزايد التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة أهمها:

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-56.

3-1- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج، نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد.

3-2- سرعة انتشار الصدمات الاقتصادية، إيجابية أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمي.

3-3- تزايد أهمية التجارة الدولية، كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة؛ حيث أصبحت الصادرات محركا للنمو.

3-4- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي، وينتج عن ذلك إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية و قيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها بلدان مختلفة.

4- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي حيث لم يكن في إمكان دولة واحدة، مهما كانت قدراتها الذاتية أن تستقل بمفردها، لهذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد مكوناتها.

5. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

وهي شركات عالمية النشاط والتي تعتبر إحدى الصفات الأساسية للعولمة، وهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية.

6. تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة هي تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر السوفييتي سابقا، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995م وانضمام معظم دول العالم إليها، وبالتالي اكتمال القسم الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

7. تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية من مجال السياسة النقدية والمالية؛ حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق

وتطبيق قوانين تحرير الأسواق، والخضوع إلى سياسات و سلطة المؤسسات الدولية الثلاثة:  
صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة.  
8. الانفتاح المالي وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على  
حركة رؤوس الأموال.

### • سؤال الحصة السابعة:

- ما هي الطبيعة الاقتصادية لنظام العولمة الاقتصادية؟



## المحور الثامن

### الأزمات الاقتصادية الحديثة

#### المحور الثامن: الأزمات الاقتصادية الحديثة

تتحدد المفاهيم المتعلقة بالأزمات وفقا للبعد الذي تتناوله هذه المفاهيم، نظرا لارتباط مفهوم الأزمة بأكثر من بعد. منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو ثقافي ومنها ما هو اقتصادي، كما يختلف الإطار الذي تشمله الأزمة وحدودها؛ فمنها ما يتعلق بالأزمات الداخلية التي تلقي بآثارها على النظام الداخلي للدولة، ومنها ما يتسع نطاقه ليلقي بتأثيره على النظام الدولي برمته، وبذلك يتسع المفهوم ليشمل الأزمات الداخلية وينتهي بالأزمات الدولية.

وسنعرض في هذا المحور مجموعة من الأزمات التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال لا الحصر.

## 1. الأزمة الاقتصادية لـ 1929م

وهي أعنف أزمة، سميت بأزمة الكساد الكبير، حيث هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية ثم امتدت عن الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي، ثم اجتاحت معظم دول العالم.

### 1-1- خصائص الأزمة:

تميزت بما يلي:

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛
- الانخفاض الشديد في الاستهلاك الكلي؛
- انخفاض الاستثمارات من جانب القطاع الانتاجي؛
- ارتفاع معدلات البطالة إلى 8%؛
- التقلبات الحادة في أسعار الصرف والعملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي؛
- فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي المعروف بـ "دعه يعمل دعه يمر"؛
- قيام الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

### 1-2- نتائج حدوث الأزمة:

تركت الأزمة الاقتصادية الكبرى تأثيرا كبيرا في الأنظمة الرأسمالية، فقد تحول النظام الرأسمالي الحر إلى نظام رأسمالي موجه، وخضعت بعض القطاعات الحيوية كشركة إنتاج الفحم الانجليزي و شركة المترو الفرنسية لنظام التأمين، كما تدخلت الدولة لتوجيه الصناعيين والمزارعين والمستثمرين وتوعيتهم.

- أسهمت الأزمة في وصول الأنظمة الدكتاتورية إلى السلطة في بعض البلدان كالنازية في ألمانيا، وأغلقت أسواق كثيرة في وجه التجارة الدولية وتوقف التبادل التجاري واتبعت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي مثل: النظام الفاشي في إيطاليا و النازي في ألمانيا.
- قوة النظام الشيوعي الذي لم يتأثر بأزمة النظام الرأسمالي.

### 3-1- حل أزمة الكساد العالمي:

لم يبدأ الانتعاش في الولايات المتحدة الأمريكية إلا عام 1933م مع سياسة العهد الجديد التي وضعها الرئيس فرانكلين روزفلت، حيث نصت سياسة العهد على وضع حلول الأزمة المصرفية عام 1933م وإعادة فتح البنوك وإصدار قوانين عام 1933 و 1935 التي تمنع البنوك من التعامل بالأسهم ولسندات، وكذلك إنشاء مؤسسات لرعاية ضحايا الأزمة، وتصحيح استخدام الأوراق المالية، من خلال إنشاء لجنة تبادل الأوراق المالية عام 1954م.

### 3- أزمة وول ستريت لـ 1987:

#### 2-1- أسباب حدوثها:

#### أولا - أسباب تتعلق بكفاءة السوق:

- 1- التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق؛
- 2- تنوع الأصول المتعامل بها؛
- 3- نشاط السوق المالية الدولية بشكل ملحوظ؛
- 4- ضخامة الصفقات المتداولة في الأسواق المالية العالمية؛
- 5- استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد في سرعة انتشار الأزمات؛
- 6- قوة الأسواق المالية فيما بينها.

#### ثانيا - أسباب أخرى:

- تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية؛

- رفع أسعار الفائدة بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم و هبوط أسعارها.

- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية مما أدى إلى فقدان الثقة بالحكومة.

#### **4- أزمة المكسيك لـ 1994م**

حدثت أزمة المكسيك سنة 1994م نتيجة عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات التي أدت إلى عجز المكسيك عن سداد ديونها الخارجية، مما نتج عنه انخفاض أسعار "صرف العملة الوطنية" "البيزو" بنسبة 40% في سنة 2009م مقارنة بسنة 1994م.

أسباب أزمة الصرف المكسيكي لسنة 1994م:

تعود الأسباب الرئيسية لتفاقم أزمة سعر الصرف المكسيكي إلى النقاط التالية:

- ارتفاع أسعار الفائدة وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل، و التوسع في منح الائتمان من قبل البنوك، هي من أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة المكسيك والتي دفعت بالحكومة المكسيكية على إنتاج سياسة نقدية للمحافظة على استقرار العملة.

- إلغاء قيود تحويل العملة الوطنية وتطبيق نظام التقويم الكامل وفتح أسواق المال على مصراعيها للاستثمار الأجنبي.

- منح قروض للقطاع الخاص دون ضمانات كافية.

- كثرة تدفق رؤوس الأموال نحو هذه البلدان بسبب النمو الاقتصادي المرتفع والاستقرار السياسي، و إلغاء أوجه الرقابة على حركة رؤوس الأموال.

- التوسع في استيراد السلع التي يعتقد أن أسعارها سترتفع فيما بعد، وهذا الارتفاع ناتج عن المغالاة في تقييد عملة "البيزو".

#### **5- أزمة الرهن العقاري لـ 2008:**

4-1- تشخيص الأزمة

يمكن تشخيص الأزمة المالية العالمية لـ2008 في النقاط التالية<sup>1</sup>:

1- قدمت المؤسسات المالية قروضا هائلة، حيث أن المجتمع الأمريكي مجتمع قائم في جوهره على الاقتراض، فإذا أراد أي مواطن أمريكي أن يشتري منزلا أو جهاز تلفزيون أو سيارة، فليس هناك أدنى صعوبة في الحصول على هذه الأشياء، حتى ولو لم يتوفر له المال اللازم لشرائها. يكفي في هذه الحالة اللجوء إلى مؤسسات التمويل، حيث بلغت قروض التمويل العقاري حوالي 11 تريليون دولار لشراء المنزل. كما قدمت مبلغا مماثلا بصفة قروض استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان، ويكفي في هذه الحالة بطاقة الائتمان لديه لكي يشتري ما يريد. فالعائلة الواحدة في الولايات المتحدة الأمريكية تملك 13 بطاقة ائتمان، 40% منها لشراء السلع، ومع ازدياد الرغبات في الاقتناء ازدادت الديون العائلية، فبلغت 680 مليار دولار عام 1974م حتى وصلت حاليا إلى 14 تريليون دولار، ولا شك أن هذا الرقم الأخير ينبئ إلى أي مدى يعتمد الأمريكيون على الاقتراض.

2- ضمانات القروض والتقييد وفقا لأسعار السوق وطلب هامش ضمان، حيث وجد المصرفيون طرقا تساعدهم برهن القروض التي يقدمونها بضمانات عينية، يمكنهم من خلال تلك العملية إقراض النقود ولكن في المقابل يتحكمون في أصل له قيمة موازية للقروض لتأمين القرض، وفي حالة عجز المقترض عن سداد القرض، يقوم البنك ببيع تلك الأموال لسداد القرض.

تولد عن عملية الإقراض بضمان عينية تلك إحدى القوى الرئيسية التي تسببت في زعزعة استقرار الأسواق المالية؛ فالمقترضون الذين تراجع قيمة أصولهم بالفعل ربما لا يكون لديهم أي ضمانات إضافية لتقديمها للبنك، هنا يقرر البنك بيع أصولهم في سوق يعاني من التراجع، ربما يتسبب بكل بساطة في تفاقم خسائر المقترض والبنوك على حد سواء، وهذه هي بالضبط القوة المزعجة للاستقرار التي تسببت في أثناء الأزمة الائتمانية الحالية في انهيار معظم صناديق التحوط الكبيرة المدعومة بقروض.

3- قامت المؤسسات المالية ببيع هذه القروض إلى شركات التوريد وإعادة إقراض ما حصلته في تمويل عقاري جديد؛ حيث قامت بتحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق

<sup>1</sup> محمد محمود الكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية، دار الفكر والقانون، مصر، 2012، ص ص 123-

مالية سائلة "أسهم وسندات" قابلة للتداول في أسواق المال، وهي أوراق مالية ذات تدفقات نقدية متوقفة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء.

4- قامت شركات التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه القروض وطرحها في أسواق المال وتم تداولها بإعادة بيعها للآخرين، ومنهم إلى غيرهم في تيارات متتالية، وذلك بأسعار أكثر من قيمتها الإسمية. في المقابل، قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقييمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قرض من مؤسسات أخرى.

#### 4-2- أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية المعاصرة:

تسعى الجهود الدولية إلى العمل دون تفاقم الأزمة المالية العالمية المعاصرة والبحث عن سبل علاجها. وفي سبيل ذلك، اتخذت عدة إجراءات مالية وتنظيمية، وإلى جانب هذه، الاتجاه الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية المعاصرة.

ونلخص فيما يلي أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية المعاصرة من خلال العناصر التالية<sup>1</sup>:

- التخفيضات المتتالية في أسعار الفائدة: قررت البنوك المركزية في معظم دول العالم - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان - تخفيض أسعار الفائدة بها، حتى تساهم في خلق الطلب على الودائع، وتساعد في تنشيط حركة الائتمان، وكذلك من أجل بث الثقة لدى البنوك في علاقة كل منها لمنع حدوث الكساد.

- التأميم وضخ الأموال: اتجهت بعض الدول المتضررة من الأزمة المالية العالمية المعاصرة إلى تأميم بعض المؤسسات التي لحقت بها خسائر كبيرة، كما لجأت إلى إعداد خطط مالية من أجل ضخ الأموال في الأسواق، وذلك كمحاولة للحد من تفاقم الأزمة وإنقاذ مؤسسات عملاقة من الإفلاس.

- تأمين الودائع البنكية: إن وجود خطة لتأمين الودائع يعد مطلباً حيوياً لضمان استقرار النظام المصرفي ومنع حدوث الأزمات ذاتية المنشأ، نتيجة تدافع المودعين - في ظل الأزمات المالية - لسحب وودائعهم حتى قبل إعلان البنك إفلاسه لعدم تأكدهم من سلامة مركز البنك ومدى قدرته على ضمان وودائعهم، مما قد يمثل تهديداً للنظام المصرفي.

<sup>1</sup> سارة عماد الدين غيث، الأزمة المالية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية، دار النهضة العربية، 2012، ص ص 118.

لذا اتجهت البنوك المركزية في دول العالم إلى ضمان ودائع العملاء لتحفيز في الأسواق، وللحد من مخاطر انهيار النظام المصرفي، وضمان تدفق الأموال من المودعين.

- الإصلاحات التنظيمية: كشفت الأزمة المالية العالمية المعاصرة مدى الحاجة إلى الإصلاحات التنظيمية لضبط النشاط الاقتصادي، لذا أخذ وزراء المالية للاتحاد الأوربي يشجعون المفوضية الأوربية والهيئات التنظيمية الوطنية على الاتفاق حول قواعد أكثر صرامة لمنع تكرار الأزمة من جهة، ولتحقيق مزيد من الشفافية من جهة ثانية، ولتشديد ضوابط الإقراض من جهة أخرى.

- البدائل المالية الإسلامية كأداة للحيلولة دون وقوع أزمات: لقد دعا البعض إلى ضرورة تبني النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للنظام الاقتصادي العالمي، واتجهت الجهود الدولية للحيلولة دون تفاقم الأزمة المالية العالمية المعاصرة من تخفيض لسعر الفائدة - وصل في بعض الدول إلى الصفر أو يقارب الصفر - وتدخّل الدولة لحماية الاقتصاد بضخ الأموال والتأميم وضمان الودائع و الرقابة على الأسواق.

### • سؤال الحصة الثامنة:

- ما هو الفرق بين الأزمة الاقتصادية التي تكلم عنها المقريري في العصور الوسطى والأزمة الاقتصادية لـ1929م والتي عالجها كينز؟